مآخذ الدكتور عباس حسن على الألفية في كتابه النحو الوافي - عرض وتحليل د. جالاك حسن سعيد محمد كلية التربية / جامعة كرميان إقليم كوردستان العراق

بسم الله الرحمن الرحيم

يُعَدُّ كتاب (**النحو الوافي**) للدكتور عباس حسن نقلة نوعية كبيرة في عالم التأليف النحوي، فقد احتل موقع الريادة بين المؤلفات النحوية الحديثة، فجاء الكتاب ممثلاً حقيقياً لمؤلفه وفكره القائم على احترام القديم والاغتراف من مناهله دون التغاضي عَمَّا يشينه من مظاهر الغموض والحشو والتعقيد.

والناظر للكتاب يرى أنه كتابٌ جامعٌ لمسائل النحو والصرف مجموعة من أمهات الكتب النحوية والصرفية والبلاغية، باسلوب شيِّق ولغة واضحة راقية جميلة، وقد اختار المؤلف أمثلة ناصعة قادرة على توصيل الفكرة، وتجنَّبَ فيه الشواهد النحوية المعقدة، وفَرَّ من العلل التي وصفها بالزائفة، والحق أن ((الجهود التي قدمها الاستاذ عباس حسن في خدمة اللغة والنحو وتيسيرها، لم يكن بمقدور أحد أن يقدمها – كمَّاً ونوعاً – الا المؤسسات الدولية الكبيرة المعنية باللغة العربية كالمجامع اللغوية والمنظمات العربية))[1].

وقد وشَّى المؤلفُ الكتابَ ببيان هام ضَمَّنَهُ دستوره الذي قام عليه،

والذي يعنينا منه هو إعلانه اتباع **(ألفية ابن مالك)** المشهورة في ترتيب الكتاب، وذكر أن ما دعاه إلى الأخذ بترتيب **(الألفية)**، وإيراد أبياتها في هامش الكتاب – مع شرح مبسط لها – هو الإقبال الكبير لطلبة العلم عليها وعلى شروحها في مختلف العصور التي تلت نظم **(الألفية)**، ودراستها في الجامعات والمعاهد المصرية وغير المصرية، ولأن ترتيبها هو ((الذي ارتضاه كثيرون ممن جاؤوا بعده، ولأنه الترتيب الشائع اليوم، وهو فوق شيوعه أكثر ملائمة في طريقته، وأوفر إفادة في التحصيل والتعليم))[٢].

ومع أنه اتبع ترتيب **(الألفية)** ونقل أبياتها في هامش الكتاب – مع شرح مبسط لها – الا أنه آثر أن يُبرز مواطن الخلل، ويبين مواطن الضعف فيها، وسجل الاعتراضات والمآخذ عليها.

فقد أخذ على ابن مالك إيجازه الشديد في تناول بعض المسائل، وسجل اعتراضه على بعضٍ من أحكامه النحوية والصرفية مُبيناً أوجه الصواب من عدمه، وكان للتعاريف نصيب من هذه المآخذ، ولم تسلم عبارات الألفية وصيغها من النظرة الفاحصة للدكتور عباس حسن حتى نالَتْ قِسْطاً من مآخذه، و كان يقترح في بعض الأحيان إجراء تعديلات على البيت واقتراح صيغ بديلة، وأخذ عليه تقديمه لمسائل من حقها أن

تُؤَخر .

ويمكن تصنيف المآخذ والاعتراضات التي سَجَّلها الدكتور عباس حسن على الألفية حسب المطالب الآتية:

المطلب الاول: مآخذ تتعلق بالإيجاز في تناول المسائل.

المطلب الثاني: مآخذ تتعلق بالأحكام النحوية.

المطلب الثالث: مآخذ تتعلق بأصول النحو وعلله.

المطلب الرابع: مآخذ تتعلق بالصرف.

المطلب الخامس: مآخذ تتعلق بالتعابير والصيغ.

المطلب السادس: مآخذ تتعلق بترتيب الأبواب والمسائل.

المطلب السابع: مآخذ تتعلق بالحدود والتعاريف.

المطلب الأول: مآخذ تتعلق بالإيجاز في تناول المسائل:

١- اسما الموصول (الأُلَى) و (الذين):

قال ابن مالك[٣]:

جَمْعُ (الَّذي): (الأُلى) (الَّذين) وبَعْضُهُم بالوَاوِ رَفْعاً نَطَقا مُطلَقاً

ذهب ابن مالك في هذا البيت الى أن (الأُلى) و (الذين) تأتيان جمعاً لاسم الموصول (الذي)، أي: إنهما جمعان للمذكر العاقل.

وقد اعترض الدكتورعباس حسن على ابن مالك في أنه ((لم يتعرض لتفصيل ما يختص به كل اسم منهما، واكتفى بأنهما للجمع))[٤].

لكن قول ابن مالك انهما جمعان لـ (الذي) دليلٌ على أنه فصَّل بعض الشيء، فهو – بهذا – بيَّن أنهما جمعان للمذكر، لكنه لم يذكر أن المشهور في (الأُلى) استعمالها للمذكر العاقل كثيراً، وقد تستعمل لغير العاقل كذلك، كما ذهب إليه ابن مالك نفسه في شرح التسهيل[٥]، وذكره شراح الألفية[٦].

ومن شراح الألفية من ذهب إلى أنها قد ترد في جمع ما لا يعقل قليلا، دون أن ينتقد ابن مالك في عدم ذكر ذلك[٧].

أما (الذين) فقد ذهبوا الى أنها خاص بجمع المذكر[٨]، وهذا ما لم يذكره ابن مالك.

٢- اسما الموصول (اللات) و (اللاء):

قال ابن مالك[٩]:

بـ(اللَّاتِ) و(اللّاءِ) الَّتِي قَدْ جُمِعَا و(اللَّاءِ) كـ(الَّذِينَ) نَزْراً وَقَعَا

انتقد الدكتور عباس حسن ابن مالك – عند شرحه المختصر لهذا البيت الذي يتحدث عن (اللَّاتِ) و(اللّاءِ) – في أنه ((لم يذكر أنهما بالياء في آخرهما وبغير الياء أيضاً))[١٠].

وفي شرحه للتسهيل ذكر ابن مالك أن الأصل في (الَّلاتِ) و(الّلاءِ) هو بالياء، وحذفها تخفيفٌ واجتنابٌ للاستطالة[١١].

ويبدو أنه ترك الإشارة الى الوجه الآخر في الألفية بسبب ضيق النظم، وقد اعتذر له الدكتور عباس حسن بهذه العلة في أكثر من موضع أوجز فيه في ألفيته[١٢].

وقد ذكر كثير من شراح الألفية الوجهين – بالياء وحذفها – في الاسمين دون انتقاد الألفية في إيجازها وعدم ذكرها لذلك [١٣].

٣- أقسام المفعول المطلق:

قال ابن مالك[١٤]:

تَوْكِيداً أوْ نَوْعاً يُبِينُ أَوْ عَدَدْ كَـ (سِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِي رَشَدْ)

يذكر ابن مالك في هذا البيت أن أقسام المفعول المطلق ثلاثةٌ، هي:

١- الموكد لعامله، نحو: قم قياماً.

٢- المبين لنوع عامله، نحو: انطلقتُ انطلاقاً سريعاً.

٣- المبين لعدد عامله، نحو: ضربتهُ ضربتين.

وقد تبعه في هذا التقسيم الثلاثي للمفعول المطلق كثير من شراح الألفية[١٥].

واعترض الدكتور عباس حسن على هذا البيت، ورأى أن ابن مالك ((ترك القسم الرابع: النائب عن عامله))[١٦]، ففي نحو: ضرباً زيداً،

ذهب ابن الناظم الى أن المفعول المطلق هو من نوع المؤكد لعامله[١٧].

وعلى الرغم من أن كثيراً من القدماء قد تنازعوا في نحو المثال السابق، كيف يكون المفعول المطلق فيه من نوع المؤكد لعامله، والمؤكد لعامله جيء به لتقوية وتقرير عامله ورفع المجاز عنه، فكيف يكون كذلك وعامله محذوف؟ [١٨]

إلا أنهم لم يذهبوا الى وجود قسم رابع للمفعول المطلق، إلا ما كان من شأن ابن عقيل الذي ذهب الى أن هذا المثال وما شابهه ((ليسَ من باب التأكيد في شيء، لأن المصدر فيها نائب منابَ العامل، دالٌ على ما يدلُّ عليه، وهو عوض منه، ويدل على ذلك عدم جواز الجمع بينهما، ولا شيء من المؤكدات يمنع الجمع بينهما وبين المؤكد.

ومما يدل أيضا على أن (ضرباً زيداً) ونحوه ليس من المصدر المؤكِّد لعامله أن المصدر المؤكد لا خلاف في أنه لا يعمل، واختلفوا في المصدر الواقع موقع الفعل: هل يعمل أو لا؟ والصحيح أنه يعمل))[١٩].

وما لم يصرح به ابن عقيل من وجود قسم رابع للمفعول المطلق الى جانب الأقسام الثلاثة الأخرى، نسبه إليه الخضري في شرحه لقول ابن عقيل: ((ليست من باب التأكيد))، إذ قال : ((أي: بل هي قسم برأسه، فالمصدر إما مؤكد أو نوعي أو عددي أو بدل من فعله، ولا ضرر في

زيادة ذلك على قوله: توكيداً، أو نوعاً الخ))[٢٠].

وممن ذهب من المحدثين – كذلك – الى وجود هذا القسم – كقسم مستقل بذاته – ووضعه تحت عنوان (النائب عن الفعل) الكتور فاضل السامرائي[٢١].

٤- (ما) الداخلة على (خلا) و (عدا):

قال ابن مالك[٢٢]:

وَاسْتَثْنِ نَاصِباً بِـ (لَيْسَ) وَ(خَلاَ) وَبِـ(عَدَا) وَبِـ(يَكُونُ) بَعْدَ (لاَ)

وَاجْرُرْ بِسَابِقَيْ (يَكونُ) إِنْ تُرِدْ وَبَعْدَ (مَا) انْصِبْ وَانْجِرَارٌ قَدْ يَرِدْ

يذكر ابن مالك في البيت الثاني أن الأداتين اللتين سبقتا (يكون) في البيت الأول، وهما (خلا) و(عدا) اللتان تفيدان الاستثناء، تنصبان ما بعدهما على أنهما فعلان إذا سُبقتا بـ (ما)، دون أن يذكر نوع (ما) هذه.

وقد اعترض الدكتور عباس حسن على أنه ((لم يذكر نوع (ما)، وأنها مصدرية))[٢٣]، وقد ذكر شُرَّاح الألفية نوع (ما) على أنها مصدرية، دون الاعتراض على عدم ذكر ابن مالك لذلك[٢٤].

٥- شروط اعمال (إذن): قال ابن مالك[٢٥]:

وَنَصَبُوا بـ(إِذَنِ) الْمُسْتَقْبَلا إِنْ صُدِّرَتْ والْفِعْلُ بَعْدُ مُوصَلا

أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينُ وانْصِبْ وارْفَعَا إِذَا (إِذَنْ) مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا

أشار ابن مالك في هذين البيتين الى شروط ثلاثة يجب توفرها لتعمل (إِذَنْ) النصب في الفعل المضارع، وهي:

١- أن يكون زمن الفعل المضارع بعدها مستقبلا.

٢- أن لا يفصل بينها وبين منصوبها بغير القسم.

٣- أن تقع في صدر جملتها، فلا يجوز ارتباط ما بعدها بما قبلها في الإعراب.

وقد اعترض الدكتور عباس حسن على ابن مالك في البيتين السابقين في مسألتين:

الأولى: ذِكْرُهُ لثلاثة شروط لإعمال (إذن)، ولكن الدكتور عباس حسن يرى أنَّ هناك شرطاً رابعاً يجب أنْ يُضاف الى تلك الشروط، وهي دلالة (إذَنْ) على الجواب، فعندما يقول الرجل (أنا آتيك) فتقول: (إذَنْ أُكرمَكَ)، فهذا الكلام إجابة للكلام الأول[٢٦].

وهذا الشرط الذي زاده الدكتور عباس حسن لإعمال (إذَنْ) قد أخذه عن ابن يعيش[٢٧].

أما شراح الألفية فلم يتطرقوا – في حدود ما اطلعت عليه من كتبهم – الى هذا الشرط[٢٨].

ويبدو أن إهمال الألفية وشُرّاحها لهذا الشرط راجع الى أن (إذَنْ) تدل على معنى الجواب ((وهذا يلازمها دائما في كل استعمالاتها))[٢٩]، فلماذا إذن اشتراط دلالتها عليه عند إعمالها؟.

المسألة الثانية: أما المسألة الثانية التي اعترض عليها الدكتور عباس حسن على ابن مالك في البيتين السابقين فهي اشتراطه عدم الفصل بين (إذَنْ) ومنصوب بغير القسم، وقد ذهب الدكتور عباس حسن الى

زيادة جواز الفصل بـ (لا) النافية كذلك.

وقد ذهب كثير من شُرَّاح الألفية الى جواز الفصل بالقسم فقط، وعدم ذكر (لا) النافية[٣٠]، الا الشاطبي الذي ذهب الى جواز الفصل بـ (لا) النافية ((لعدم اعتبارها فاصلاً، إذ كانت تدخل بين الجار و المجرور، والناصب والمنصوب، وغير ذلك))[٣١].

وقد ذكر أقوالاً في جواز الفصل بالظرف والنداء كذلك[٣٢].

٦- شروط نصب المضارع بعد (لام الجحود):

قال ابن مالك [٣٣]:

(لا) فَـ(أَنْ) اعْمِلْ مُظْهِراً أوْ مُضْمِراً وَبَعْدَ نَفْيٍ (كَانَ) حَتْماً أُضْمِرَا

يشير ابن مالك في الشطر الثاني من البيت السابق الى إعمال (لام الجحود) بعد (كان) المنفية، وقد اعترض عليه الدكتور عباس حسن، ورأى أنه ((لم يوضح هذا الفعل، ولا مضارعه، ولا شيئاً من الأحكام والتفصيلات الهامة التي لا تصلح القاعدة الا بذكرها))[٣٤].

والشروط التي يقصدها هي: ((أن يسبقها فعل كون عام ناسخ دون غيره من الأفعال، منفي ماض لفظاً ومعنى أو معنى فقط، بعده اسمه ظاهراً، يليه المضارع المنصوب المبدوء باللام مباشرة))[٣٥].

وقد ذكر شُراح الألفية الشروط الأُولى التي ذكرها الدكتور عباس حسن، من وجوب أن يسبقها فعل كون ناقص منفي، ماض لفظاً ومعنى أو معنى فقط[٣٦].

ولم يتعرضوا لانتقاد الألفية على عدم ذكرها، بل اعتذروا على عدم

تنصيصها على أن تكون (كان) ناقصة، لأنها ((المفهومة عند إطلاق (كان) لشهرتها وكثرتها في أبواب النحو))[٣٧].

أما الشرط الذي ذكره الدكتور عباس حسن بأن يأتي بعد (كان) المنفية ((اسمه ظاهراً، يليه المضارع المنصوب المبدوء باللام مباشرة))[٣٨]، فهذا الذي لم أرَه فيما اطلعت عليه من شروح الألفية[٣٩]، والله أعلم.

المطلب الثاني: مآخذ تتعلق بالأحكام النحوية:

١- اجتماع قِسْمين مفردين من أقسام العلم:

قال ابن مالك[٤٠]:

وَإنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فأضِفْ حَتْماً، وإلاَّ أَتْبِعِ الَّذِي رَدِفْ

ذهب ابن مالك في هذا البيت الى وجوب إضافة الأول للثاني عند اجتماع قِسْمين من أقسام العلم وكانا مفردين، نحو: سعيدُ كُرْزٍ.

وقد اعترض عليه الدكتور عباس حسن، ورأى ((أن الإضافة ليست واجبة، وإنما هي جائزة كالإتباع ، بل الإتباع أفضل))[٤١].

وشُرَّاح الألفية ذكروا أن القولَ بوجوب إضافة الأول للثاني هو قول البصريين، أما الكوفيون فذهبوا الى جواز الإتباع والقطع[٤٢].

وقد ذهب ابن الناظم الى أن ((ما قاله الكوفيون في ذلك لا يأباه القياس))[٤٣].

ورأى ابن هشام أن ما أوجبه البصريون من وجوب الإضافة ((يَرُدُّهُ

النظر))[٤٤].

وذهب الى القول بالإضافة واقتصر عليه سيبويه، إذ قال: ((إذا لَقَّبْتَ مفرداً بمفرد أضفته الى الألقاب))[٤٥] ، وهذا ما ذهب إليه المبرد كذلك[٤٦].

وقد وافق ابن مالك الكوفيين في شرح التسهيل على جواز الإتباع والقطع[٤٧].

٢- إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير صاحبه:

قال ابن مالك[٤٨]:

وَأَبْرِزَنْهُ مُطْلَقاً حَيْثُ تَلا مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحَصَّلا

ذهب ابن مالك في هذا البيت الى أنه يجب إبراز الضمير في الوصف إذا جرى على غير من هو له، سواء خِيفَ اللبس مع الاستتار أو أمن.

وهذا الذي ذهب إليه ابن مالك هو رأي البصريين، اما الكوفيون فقد ذهبوا الى جواز استتار الضمير إذا أمن اللبس[٤٩].

وقد اعترض الدكتور عباس حسن على ابن مالك، ورأى أن ((مذهب البصريين فيه تضييق من غير داع، حيث يوجب إبراز الضمير مطلقاً، مع أنه لا داعي لوجوب الإبراز عند أمن اللبس))[٥٠].

وصحح ابن الناظم مذهب الكوفيين واستند في ذلك الى السماع[٥١]، وذهب ابن عقيل كذلك الى تأييد السماع لمذهب الكوفيين[٥٢].

والجدير بالذكر أن ابن مالك قال بعكس رأيه هذا في شرح التسهيل، إذ ذهب الى أن الكوفيين ((لم يلتزموا الإبراز عند أمن اللبس، وبقولهم

أقول، لورود ذلك في كلام العرب))[٥٣].

٣- الفرق بين فعل المدح (نِعْمَ) و (فعُل) المحول لغرض المدح:

قال ابن مالك[٥٤]:

وَاجْعَلْ كـ (بِئس): (سَاءَ) وَاجْعَلْ (فَعُلا) مِنْ ذِي ثَلاثَةٍ كَـ (نِعْمَ) مُسْجَلاَ

ذهب ابن مالك في هذا البيت الى إعطاء الفعل المُحوَّل الى (فعُل) لغرض المدح جميع أحكام (نِعْم) المفيدة للمدح بصورة مطلقة من غير قيد يجعل بينهما فرقاً.

واعترض عليه الدكتور عباس حسن في ذلك، ونقل عن الخضري أن هناك فروقاً بين (نِعْم) و (فعُل) من أوجه عدة، فمن جهة معنى الفعل يختلف (فعُل) عن (نعم) في كونه يُشْربُ معنى التعجب، وكذلك يفيد المدح أو الذم الخاص بالفاعل، فضلاً عن المعنى العام الذي يفيده، ومن جهة الفاعل فيجوز في فاعله أن يخلو من (ال)، وأن يُجَرّ بالباء الزائدة، أما فاعل (نِعْم) فيقتصر على كونه محلى بـ (ال)، أو مضافاً الى اسم محلى بـ (ال)، أو يكون ضميراً مستتراً يفسره نكرة على التمييز، وأما من جهة الضمير فيجوز في (فَعُل) أن يعود على الاسم السابق له يطابقه، ففي (زيدٌ كَرُم درجلاً)، يجوز أن يعود الضمير في (كَرُم) على (زيد) ويجوز أن يعود الى (رجلا)، وفي مثل (الزيدون كَرُمُوا رجالاً) يجوز ذلك بعوده على (رجالاً)، ويجوز (الزيدون كَرُموا رجالاً) لعودته ومطابقته للاسم السابق (الزيدون)، أما مع (نِعْم) فيقتصر عود الضمير على الاسم الذي يأتي بعده والواقع تمييزاً[٥٥].

وإذا نظرنا في شروح الألفية نجد أن منهم من لم يتطرق الى هذه الفروق وتبع ابن مالك في القول بالمشابهة المطلقة كما فعل ابن الناظم وابن عقيل(٥٦).

ومنهم من أشار الى وجود الفروق وذكرها، كما فعل ابن هشام والأشموني(٥٧)، ولكن لم يصل أحدٌ منهم الى ما وصل إليه الخضري في ذكر الفروقات الموجودة بينهما(٥٨).

٤- امتناع أن تكون الجملةُ الواقعة نعتاً إنشائيةً:

قال ابن مالك(٥٩):

وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنكَّرَا فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرَا

وَامْنَعْ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ وَإِنْ أَتَتْ فالْقَوْلَ أَضْمِرْ تُصِبِ

يذكر ابن مالك في البيت الأول من هذين البيتين أن الجملة الواقعة بعد النكرة تكون نعتاً، وهي تُعطى ما أُعطيت عندما وقعت خبراً، من وجوب اشتمالها على الضمير الرابط، إلا أنها لا تشترك معها في جميع الأحكام، إذ أن الجملة الواقعة نعتاً لا بد وأن تكون خبرية، ولذلك استدرك هذا الأمر في البيت الثاني، وذهب فيه إلى أنه لا يجوز أن تكون طلبية، بخلاف الجملة الواقعة خبراً فيجوز فيها ذلك.

لكن الدكتور عباس حسن اعترض على ابن مالك تقييده امتناع وقوع الجملة نعتاً بالجملة الطلبية، وذهب الى أن ((هذا تقييد قد يؤدي الى غير المراد، إذ قد يُفهم منه أن الجملة الإنشائية غير الطلبية تقع نعتاً، مع أنها كالطلبية لا تصلح نعتاً، إذ الجملة الإنشائية بنوعيها الطلبي

وغير الطلبي لا تصلح هنا، أما الذي يصلح فهو ما عداهما. ولم يبق من الجمل بعدهما الا الجمل الخبرية))[٦٠].

وشراح الألفية الذين سبقوا الدكتور عباس حسن منهم من تبع ابن مالك في منعه وقوع الجملة الطلبية نعتاً دون التطرق الى الجمل الإنشائية غير الطلبية[٦١].

ومنهم من نص على عدم جواز وقوع الجمل الإنشائية الطلبية وغير الطلبية – كذلك – نعتاً، دون أن يعترض على قصور عبارة ابن مالك في تأدية المعنى المراد، قال ابن هشام بعد أن ذكر عدم جواز وقوع الجمل الإنشائية نعتاً، قال: ((فلا يجوز (مررتُ برجُلٍ اضْرِبْهُ) ولا (بِعَبْدٍ بِعْتُكَهُ) قاصداً لانشاء البيع))[٦٢].

المطلب الثالث: مآخذ تتعلق بأصول النحو وعلله:

١- مآخذ تتعلق بنظرية العامل:

قال ابن مالك في حديثه عن العامل في المبتدأ والخبر[٦٣]:

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بالإِبْتِدَا كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَا

ذهب ابن مالك في هذ البيت الى أن عامل الرفع في المبتدأ هو الابتداء، وهو عامل معنوي، والمقصود به ((هو جعلك الاسم اولاً، لتخبر عنه ثانياً، فهو معنى من المعاني))[٦٤]، أما الخبر فهو مرفوع بالمبتدأ.

والذي ذهب إليه ابن مالك هو رأي سيبويه، حيث قال في معرض

حديثه عن المبتدأ والخبر: ((فأما الذي يُبْنَى عليه شيءٌ هو هو فإنَّ المبنيَّ عليه يَرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: عبد الله منطلق))[٦٥].

وذهب المبرد الى أن الابتداء رافع للمبتدأ، وهما – أي: الابتداء والمبتدأ – رافعان للخبر[٦٦].

وذهب الكوفيون الى أن المبتدأ والخبر يترافعان [٦٧].

وقد اعترض الدكتور عباس حسن على ما ذهب اليه ابن مالك من القول بأن رافع المبتدأ هو الابتداء، ورافع الخبر هو المبتدأ ورأى أن ((هذا رأي من عدة آراء لا أثر لها في ضبط كل منهما، ولا في وضوح معناهما، ومعنى الكلام، فالخير في إهمالها، وتناسيها، والاقتصار على معرفة أن المبتدأ مرفوع، والخبر مرفوع كذلك))[٦٨].

إن رأي الدكتور عباس حسن من هذه المسألة ثمرة لموقفهِ المبدئي من نظرية العامل، إذ يرى فيها عاملاً من عوامل تعقيد النحو، وإفساد الأساليب البيانية الناصعة، ودعا الى تطهير النحو من مئات المسائل المبنية على هذه النظرية[٦٩].

وقد ذكر شُرَّاح الألفية المذاهب الواردة في هذه المسألة أثناء شرحهم لهذا البيت وقد انتصر بعضهم لرأي سيبويه ورآه هو الصحيح الذي ينبغي أن يُعتَمد[٧٠].

وفي حديثه عن نصب الاسم بعد (ما) و (كيف) (الاستفهاميتين) على المفعول معه قال ابن مالك[٧١]:

وَبَعْدَ (مَا) اسْتِفْهَامٍ أوْ (كَيْفَ) نَصَبْ بِفِعْلٍ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبْ

ذكر ابن مالك في هذا البيت أنه قد يأتي الاسم منصوباً على انه مفعول معه بعد (ما) و (كيف) الاستفهاميتين، من دون أن يسبقه فعلٌ أو ما يشبه في العمل، وينصب حينئذٍ بفعل مُقَدَّر مشتق من الكون.

فقد وردت أمثلة مسموعة نصب الاسم فيها بعد هاتين الأداتين، نحو: كيف أنت وقصعةً من ثريد، وما أنت وزيداً، ففي هاذين المثالين ((يُجعل الواو بمعنى (مع) وما قبلها مرفوع بفعل مضمر، هو الناصب لما بعدها، تقديره: كيف تكون وقصعة؟، أو ما تكون أو ما تلابس وزيداً؟. فلما حذف الفعل انفصل الضمير المستكن فيه، فقيل: كيف أنتَ وقصعةً؟ وما أنتَ وزيداً؟))[٧٢].

وقد اعترض الدكتور عباس حسن على ابن مالك في تقديره لعامل مضمر ناصب للفعل بعد هاتين الأداتين، بعد أن وافقه في نسبته لهذه الظاهرة لبعض العرب[٧٣]، ورأى أنه لا داعي لهذا التقدير، ((إذ التقدير في مثل هذه الحالات معناه إخضاع لغة ولهجة، للغة ولهجة أخرى، من غير علم أصحابها))[٧٤].

وقد تَبِعَ شرَّاح الألفية ابنَ مالك فيما ذهب إليه من تقدير عامل محذوف[٧٥]، ولم يعترضوا على ذلك كما فعل الدكتور عباس حسن.

٢- مأْخذٌ يتعلق بعدم القياس على الكثير الفاشي:

قال ابن مالك[٧٦]:

وَإِنْ عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلْ عَطَفْتَ فَافْصِلْ بِالضَّمِيْرِ المُنْفَصِلْ

أَوْ فَاصِلٍ مَا وَبِلاَ فَصْلٍ يَرِدْ فِي النَّظْمِ فَاشِياً، وَضَعْفَهُ اعْتَقِدْ

يذهب ابن مالك في هذين البيتين الى أنه إذا عُطف على ضمير رفع متصل فإنه يُؤتَى بفاصل، والفاصل قد يكون ضميراً مُنْفَصِلا أو غيره، وذهب الى أن عدمَ وجود فاصل فاشٍ في الشعر، ومع كثرته ضعيف لا يقاس عليه.

واعترض عليه الدكتور عباس حسن وتساءَلَ: ((كيف يكون كثيراً وفاشياً والقياس عليه ضعيف؟ أن الكثرة تعارض الضعف، ولذا كان القياس هنا سائغاً في الشعر بغير ضعف، خلافاً لابن مالك))[٧٧].

وقد وصف سيبويه العطف بدون فاصل بالقبيح[٧٨]، وقد تبع شُرَّاح الألفية ما ورد في بيتي ابن مالك، وذكروا ضعف العطف بدون فاصل في الكلام[٧٩]، ((ووجه ضعفه أن ضمير الرفع المتصل شديد الاتصال برافعه، فصار كأنه حرف من حروف عامله، فإذا لم يفصل بينهما فكأنه عطف اسم على فعل))[٨٠].

ويبدو أن الذي حدا بالدكتور عباس حسن الى الاعتراض على ابن مالك كثرة الشواهد المؤيدة للعطف بدون فصل، فقد أورد الشاطبي في شرحه للألفية ستة شواهد شعرية متتالية على ذلك[٨١]، إضافة الى حديث رواه علي أنه قال: ((كنتُ اسمع رسول الله ﷺ يقول: كنْتُ وأبو بكرٍ وعمرُ، وفعلْتُ وأبو بكرٍ وعمرُ، وانطلقْتُ وأبو بكرٍ وعمرُ))[٨٢]،

وما جاء عن عمر أنه قال: ((إني كنتُ وجارٌ لي من الأنصار))[٨٣]، وما أورده سيبويه عن العرب قولهم ((مررت برجلٍ سواءٍ والعدم))[٨٤]، أي: مستوٍ هو والعدمُ.

وهذا الذي ذهب اليه عباس حسن في هذه المسألة تمثيلٌ صادق لنظرته السلبية تجاه القياس، فهو يرى أن القياس بمعنى محاكاة كلام العرب في طرائقهم اللغوية، وحمل كلامنا على كلامهم، القياس بهذا المعنى أمر واضح غاية الوضوح، وسهل الفهم، ولكن البعض سلك سبيل ((التفصيل، والتشعيب، والالتواء، والتعقيد الذي سلكه كثير من القدامى والمحدثين، وفتحوا بسببه أبواباً من المشكلات، تكد العقل، وترهق الفكر، وعقدوا بينها وبين القياس في علم (أصول الفقه) روابط وأشباهاً رتبوا عليها أحكاماً عجيبة، لغوية وشرعية، وأسرفوا في التفصيل، والتفريع، والاستدلال، اسرافاً جاوز حدَّ الإبانة، وإيضاح الحقائق العلمية، واستحال ألغازاً ومعميات، يضيق بها الصدر، ويضل فيها الفهم))[٨٥].

ويبدو أن كثرة الشواهد هي التي دفعت بعض شراح الألفية الى التنصيص على جواز العطف بدون فاصل في السَّعَة والاختيار مع ضعفه بل نسبوا ذلك الى الناظم نفسه في شرحه للتسهيل[٨٦].

٣- مَأخذٌ على التعليل:

قال ابن مالك[٨٧]:

مَوْصُولُ الاسْمَاءِ (الَّذِي) الأَنْثى (الَّتي) وَالْيَا إذَا مَاثُنِّيا لا تُثْبِتِ
بَلْ مَا تَلِيهِ أَوْلِهِ الْعَلاَمَهْ والنُّونُ إنْ تُشْدَدْ فَلا مَلامَهْ
وَالنُّونُ مِنْ (ذَيْنِ) وَ(تَيْنِ) شُدِّدَا أيْضاً وَتَعْوِيضٌ بِذَاكَ قُصِدَا

يتحدث ابن مالك في هذه الأبيات عن جواز تشديد النون في اسمي الموصول (اللّذان) و(اللّتانِ)، وكذلك في اسمي الإشارة (ذانِ) و (تانِ)، ويرى أن تشديد النون في هذه الأسماء جاء تعويضاً عن الياء في اسمي الموصول، وتعويضاً عن الألف في اسمي الإشارة، إذ إن القياس في اسمي الموصول هو (اللّذيان) و (اللّتيان)، لأنهما تثنية (الّذي) و (الّتي)، وفي اسمي الإشارة (ذَيَانِ) و (تيان)، لأنهما تثنية (ذا) و (تا).

وقد اعترض الدكتور عباس حسن على ابن مالك في تعليله هذا، ورأى أن ((العلة الصحيحة هي استعمال العرب لا غير))[٨٨]، وموقفه هذا تمثل نظرته المبدئية من علل النحو، فهو يرفض العلل الثواني والثوالث ويمدح ابن مضاء القرطبي على إلغائهما، ويرى تلك العلل مشكلة ((خطيرة، فقد وُلِدَتْ، ونمت، وامتدت اصولا وفروعاً على الوجه الّذي نرى في مطولات النحو، تتسرب الى كل مسألة، وتتسلل لكل قاعدة وتملأ الصفحات الكثيرة بكل مُجَافٍ للعقل، بعيد من الحق، إلا في أقل المسائل، وأندر القواعد))[٨٩]. وقد تبع الشُّرَّاحُ ابنَ مالكٍ في تعليله هذا[٩٠].

ولكن ما يؤيد اعتراض الدكتور عباس حسن من رفضه لتعليل النحاة في هذه المسألة، والاقتصار في التعليل على (الحمل على النظير)،

أي: محاكاة كلام العرب، هو تصريح بعض شراح الألفية أن التشديد لغة تميم وقيس[٩١]، فإذا كان تشديدهم راجع الى التعويض عن الحرف المحذوف فلماذا لم تقُمْ عامة العرب بهذا التعويض؟

المطلب الرابع: مآخذ تتعلق بالصرف:

١- أبنية اسم الفاعل والصفة المشبهة:

قال ابن مالك[٩٢]:

كَـ(فَاعِلٍ) صُغ اسْمَ فَاعِلٍ إذَا مِنْ ذِي ثَلاَثَةٍ يَكُونُ كَـ (غَذَا)
وَهُوَ قَلِيلٌ فِي(فَعُلْتُ) وَ(فَعِلْ) غَيْرَ مُعَدًّى بَلْ قِيَاسُهُ (فَعِلْ)
وَ(أَفْعَلٌ) (فَعْلاَنُ) نَحْوُ (أَشِرِ) وَنَحْوُ (صَدْيَانَ) وَنَحْوُ (الأَجْهَرِ)
وَ(فَعْلٌ) أَوْلَى وَ(فَعِيلٌ) بِـ(فَعُلْ) كَـ(الضَّخْمِ) وَ(الْجَمِيلِ) وَالْفِعْلُ (جَمُلْ)

يذكر ابنُ مالك في هذه الأبيات أوزاناً يقول إنها لاسم الفاعل، فيقول: إن صياغة اسم الفاعل من الفعل الثلاثي المتصرف تكون على وزن (فاعل)، نحو: كتب فهو كاتب، أما إذا صيغت من الفعل (فَعُل) أو (فَعِل) اللازمين، فيقل مجيئُها على وزن (فاعل)، نحو: حمُض فهو حامض، وطَمِعَ فهو طامع، ويبين أن اسم الفاعل يجيء منهما على وزن (فَعِلْ) نحو: نَجُسَ فهو نَجِسٌ، وفَرِحَ فهو فَرِحٌ، وكذلك وزن (أَفْعَل) و(فَعْلان) يكونان كـ (فَعِل) نحو: أَجْهَر، وصَدْيَان، فالاوزان الثلاثة الأخيرة تأتي اسم فاعل لـ (فَعِل) الثلاثي اللازم المكسور العين.

ثم ذكر في البيت الرابع أن الماضي الثلاثي إذا كان على وزن (فَعُلَ) فالاولى أن يصاغ اسم الفاعل منه على وزن (فَعْل) و(فعيل)، نحو:

ضَخُم فهو ضَخْمٌ، وجَمُل فهو جميلٌ[٩٣].

فابن مالك وَضَعَ كل هذه الاوزان في الاوزان الدالة على اسم الفاعل، وقد اعترض الدكتور عباس حسن على ذلك ورأى ان ((كل الصيغ التي من مصدر الثلاثي وليست على وزن (فاعل) هي – على غير ما يفهم من ظاهر كلام ابن مالك – (صفات مشبهة)، وليست (اسم فاعل) الا من طريق التسمية المجازية التي شاعت قديما حتى صارت اصطلاحاً عندهم))[٩٤].

وهذا الذي ذهب إليه الدكتور عباس حسن قد ذكره غيرُ واحدٍ من شُراح الألفية ونَبَّهوا عليه[٩٥]، وعلل المرادي ذلك بأنه ((يُطلق اسم الفاعل في اللغة كثيراً وفي الاصطلاح قليلا على كل وصف مشارك للفعل في مادة حروف الاشتقاق وتحمل ضمير الفاعل))[٩٦].

٢- الأبنية المستعملة للدلالة على النسب:

قال ابن مالك[٩٧]:

وَمَعَ (فَاعِلٍ) وَ(فَعَّالٍ) (فَعِلْ) فِي نَسَبٍ أغْنَى عَنِ اليَا فَقُبِلْ

يذكر ابن مالك في هذا البيت أن هناك ثلاثة أبنية يستعمل كل واحد منها للدلالة على النسب، ويُستغنى بكل واحد منها عن ياء النسب، وهي: (فَعَّال)، نحو بَزَّار لصاحب البر، و(فاعِل) نحو: اللَّبِن، لصاحب اللبن، و(فَعِل) نحو: لَبِن، لصاحب اللبن، وكلام ابن مالك يشي بأنه يرى قياسيَّة هذه الصيغ.

وقد اعترض الدكتور عباس حسن على ابن مالك في هذا البيت

بقوله ((ويُفهم مما سبق أن الناظم يقبل قياسية الثلاثة في الدلالة على النسب، ولكن رأيه ليس بالأرجح))[٩٨].

ومن شراح الألفية من شرح البيت دون الخوض في مسألة قياسية هذه الصيغ من عدمها[٩٩].

ومنهم مَنْ تطرَّق الى الخلاف الوارد في ذلك، ونقل رأي سيبويه والمبرد في ذلك[١٠٠]، فقد ذهب سيبويه الى عدم قياسية هذه الصيغ، وأن معنى هذه الأوزان ودلاته على النسب ((ليس في كل شيءٍ))[١٠١]، بل مقصور على السماع، أما المبرد فذهب الى قياسية صيغة (فعَّال) لكثرة ورودها عن العرب[١٠٢].

٣- قلب الواوالواقع عينا لجمع صحيح اللام على وزن (فِعَل) ياءً:

قال ابن مالك[١٠٣]:

وَصَحَّحُوا فِعَلَةً وَفِيْ فِعَلْ وَجْهَانِ وَالإِعْلاَلُ أَوْلَى كَالْحِيَلْ

حديث ابن مالك في هذا البيت هو عن الواو إذا وقعت عيناً لجمع تكسير صحيح اللام على وزن (فِعَل)، ففي هذه الحالة يجوز عند ابن مالك الإعلال، وهو الأولى عنده، ويجوز التصحيح، نحو: حاجة وحِوَج أو حِيَجْ، وحِيلة وحِيَل وحِوَل.

وقد اعترض الدكتور عباس حسن على ابن مالك، ورأى أنه ((يُفهم من كلام ابن مالك أن التصحيح مطرد ولكنه غير الأولى. اما عند غيره فالتصحيح شاذ لا يُقاس عليه، ويقتصر على الوارد المسموع منه، وهذا هو الرأي الأقوى، ويجب الاقتصار عليه))[١٠٤].

أما شراح الألفية فمنهم من وافق ابنَ مالك في أولوية الإعلال، مع جواز التصحيح[١٠٥]، ومنهم من نَصَّ على أن الصحيح شاذ[١٠٦]، بل ذهب الأشموني الى أنه كان من ((اللائق أن يقول: **وَصَحَّحُوا فِعَلَةً وَفِيْ فِعَلْ قَدْ شذَّ تصحيحٌ فحَتْمٌ أن يُعَلّ**))[١٠٧].

٤- قلب الواو الواقع لاماً في (فُعُول) ياءً:

قال ابن مالك[١٠٨]:

كَذَاكَ ذًا وَجْهَيْنِ جَا (الْفُعُولُ) مِنْ ذِي الْوَاوِ لاَمَ جَمْعٍ أوْ فَرْدٍ يَعِنْ

ذهب ابن مالك في هذا البيت الى أن الواو تُقلبُ ياءً إذا كانت لاماً لـ (فُعُل) سواء كانت صيغة جمع نحو: دُلِيٍّ وعُصِيٍّ، والاصل: دُلُوْوٌ و عُصُوْوٌ، فقلبت الواو ياءً فصارت: دُلُوْيٌ و عُصُوْيٌ، فاجتمعت الواو والياءُ وسُبِقَتْ إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياءً وأُدْغِمَتْ في الياء، فصارت: دُلِيٍّ و عُصِيٍّ، وقد تأتي هذه الصيغة مفردة، نحو: عُلُوٌّ[١٠٩].

ورأي ابن مالك في هذه الصيغة التي لامها واوٌ سواء كانت جمعاً أو مفرداً، يجوز فيها الوجهان الإعلال والتصحيح.

واعترض الدكتور عباس حسن على ابن مالك في إجازته الوجهين في الجمع والمفرد، وذهب الى أن ((من النحاة من يجيز التصحيح في جمع التكسير السالف ولكن الأرجح عدم التصحيح، فإن كان (فُعُول) مفرداً وجب التصحيح))[١١٠].

المطلب الخامس: مآخذ تتعلق بالتعابير والصيغ:

١- مأخذٌ على استعمال الألفاظ المبتذلة:

قال ابن مالك[١١١]:

لـ(إنَّ) (أنّ) (لَيْتَ) (لكِنَّ) (لَعَلّ) (كَأنَّ) عَكْسُ مَا لِـ(كَانَ) منْ عَمَلْ

كَـ(إنَّ) (زَيْداً) عَالِمٌ بِأَنِّـي كُفْءٌ وَلكِنَّ ابْنَهُ ذُ ضِغْنِ

يتحدث ابن مالك في البيتين السابقين عن الأحرف المشبهة، ويُحدد لنا ستة أحرف تدخل على المبتدأ والخبر تنصب الأول اسماً لها وترفع الثاني خبراً لها، وقد جاء بمثال لتوضيح ذلك، وهو: إن زيداً عالمٌ يأني كُفْءٌ، ولكنَّ ابْنَه ذُو ضِغْنِ، وقد اعترض الدكتور عباس حسن على ابن مالك من حيث استعماله لاسم العلم (زيد)، ورأى أنه ((يتردد في كلام النحاة القدماء – وغيرهم – اسم (زيد) و(عمرو) (بكر) (خالد)، وهي اسماء عربية صحيحة، ولكنها شاعت في استعمالنا قدر استطاعتنا، كما أشرنا لهذا كثيراً))[١١٢].

وقد استعملت هذه الأسماء في شروح الألفية وغيرها من كتب النحو القديمة والحديثة، ولا أدري وجه اعتراض الدكتور عباس حسن عليها، طالما أنها اسماء عربية صحيحة – كما ذكر –، وطالما أنها مستعملة كاسماء أعلام وبكثرة في العصر الحديث؟، ومع ذلك لا مانع من إضافة اسماء عربية معاصرة في كتب النحو الحديثة.

٢- مأْخذٌ معنوي على مثال أورده ابن مالك:

قال ابن مالك[١١٣]:

وَالوَاوُ كَالْفَا إنْ تُفِدْ مَفْهُومَ مَعْ كَـ(لا تَكُنْ جَلْداً وَتُظْهِرُ الْجَزَعْ)

يذكر ابن مالك في هذا البيت أن (واو المعية) كـ (فاء السببية) في نصب الفعل المضارع بعدها بـ (أن) مضمرة إذا سُبقت بالنفي أو الطلب، وجاء بمثال على ذلك، هو: لا تَكُن جَلْداً وتُظهرَ الجزَعَ.

وقد اعترض الدكتور عباس حسن على هذا المثال، ورأى أن ((في المثال عيبٌ معنوي، إذ كيف يكونُ جلْداً مع إظهار الجزع))[١١٤].

ولا أرى وجهاً لاعتراض الدكتور عباس حسن، فالمُخاطب يُنْهَى عن أنْ يُظهر الجزع وعدم الصبر طالما أنه قويٌّ صلبٌ جلد، فيجمع بين مُتناقضين: القوة وعدم الصبر، فأين العيب المعنوي في ذلك؟

٣- مأْخذ على لفظةٍ واقتراح بديل لها:

قال ابن مالك[١١٥]:

وَكُنْ لِجَمْعٍ مُشْبِهٍ (مَفاعِلا) أو (المَفَاعِيلَ) بِمَنْعٍ كَافِلاَ

ما أتى على صيغة مُنتَهى الجموع، ويُقصد بها كل جمع تكسير بعد ألف التكسير حرفان، أو ثلاثة أحرف، شريطة أن يكون أوسط هذه الثلاثة حرفاً ساكناً، نحو: مفاتيحْ، احاديْث، ومساجد، وأقارب، فإنه يُمنع من الصرف، وقد عُلِّلَ منعه من الصرف بأن ((الجمع متى كان بهذه الصفة كان فيه فرعية في اللفظ، بخروجه من صيغ الآحاد العربية وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية، فاستحق المنع من الصرف))[١١٦].

وكذلك يمنع من الصرف كل اسم مفرد جاء على الصيغتين

السالفتين، نحو: (هَوَازن) اسم قبيلة، و(شراحيل) اسم علم[١١٧].

ويذكر ابن مالك في البيت السالف أن الجمع المشابه لـ (مفاعل) و (مفاعيل) يمنع من الصرف.

وقد اعترض الدكتور عباس حسن على ابن مالك في قوله: لجمعِ مُشْبِهٍ (مفاعِلاَ) أو (المفاعيل) وقال: ((وليس من اللازم أن يكون جمعاً حقيقية، فقد يكون اسماً على وزن الجمع. وانما ذكر الجمع للتمثيل، وليته قال (ولكن لِلَفظٍ)))[١١٨].

ويبدو أن هذا الاعتراض كان وارداً عند القدماء كذلك، وهذا الشاطبي يرد على هذا الاعتراض بقوله: ((ان المانع من الصرف ليس مجردَ البِنْية، وإنما المانع كونهما على صيغَة جمع تنتهي إليها الجموع، ولا نظيرَ لها في الآحاد، فتقيَّد السببُ بكونها للجمع، وهو الذي قصد الناظم الإشارة إليه))[١١٩].

ومما حظي باقتراح بديل له من قبل الدكتور عباس حسن، قول ابن مالك[١٢٠]:

وَمِنْ (فَعِيلٍ) كَـ(قَتِيلٍ) إنْ تَبِعْ مَوْصوفهُ غَالباً (التَّا) تَمْتَنِعْ

يتحدث ابن مالك عن (فعيل) بمعنى مفعول وأن الغالب عدم قبولها للتاء، إذا تبع موصوفة في الكلام، نحو رأيتُ امراةً قتيلاً.

وقد اعترض الدكتور عباس حسن على هذا البيت، وتحديداً على قوله (إنْ تَبِعْ موصوفة)، إذ إن التاء لا تلحق (فعيل) غالباً إذا كان موصوفٌ مذكوراً أو معلوماً في الكلام حتى لو لم يذكر، فالغرض ((أن

يكون له موصوفٌ معروف، سواء أكان الموصوف منعوتاً، صناعياً أم غير منعوت، مذكوراً أم غير مذكور))[١٢١].

وقد نقل الدكتور عباس حسن عن غيره أنهم ((قالوا: إن بيت ابن مالك يخلو من التقصير لو كان:

وَمِنْ (فَعِيلٍ) كَقَتِيلٍ إنْ عُرِفْ مَوْصوفهُ –غَالباً– (التَّا) تَمْتَنِعْ))[١٢٢].

٤– مأخذٌ على وجود (حشو) في البيت:

قال ابن مالك[١٢٣]:

وَلاَ تُجِزْ حَالاً مِنَ الْمُضَافِ لَهْ إلاَّ إذَا اقْتَضى الْمُضَافُ عَمَلَهْ

أَوْ كَانَ جُزْءَ مَالَهُ أُضِيفَا أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلاَ تَحِيفَا

يذكر ابن مالك أن المضاف إليه لا يجوز أن يكون صاحباً للحال إلاَّ إذا كان المضاف عاملاً في الحال، بأن يكون فيه معنى الفعل، أو يكون المضافُ جزْءاً من المضاف اليه، أو مثل جزئه، فحينئذٍ يجوز أن يأتي الحال من المضاف إليه، وفي نهاية البيتين يقول: **فلا تحيفا**، أي: فلا تظلم.

وقد اعترض الدكتور عباس حسن على ابن مالك في العبارة الأخيرة، إذ رأى أن قوله (فلا تحيفا) ((هو حشو لم يُذكر الا لتكملة البيت))[١٢٤].

وما حكم به الدكتور عباس حسن على ذلك القول، لم يكن بعيداً عن حكم المكودي عليه في شرحه للألفية، إذ يرى المكودي فيه ((تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه))[١٢٥].

لكن من القدماء من لم يذهب هذا المذهب، فالشاطبي يرى أن ((قوله: فلا تحيفا، أيضاً إشارة الى التنكيت على مَنْ أجاز الحال من المضاف اليه بإطلاق، وذلك أن المجيزَ لذلك إنما أجازه لمَّا وجده جائزاً في المسائل الثلاث المستثناة من المنع، فكأنَّه اعتبر المضافات كلها واحداً، وهذا حيْفٌ في النظر، وتقصير في الاعتبار، فالحقُ في ذلك التفصيل، وأن يُجاز حيث وُجِدَ المجيزُ، ويمنع حيث وجد المانع))[١٢٦].

وقال الصبان: ((فلا تحيفا: أي: لا تمل عن ذلك الى زيادة عليه أو نقص عنه))[١٢٧].

المطلب السادس: مآخذ تتعلق بترتيب الأبواب والمسائل:

١- ما يتعلق بترتيب الأبواب:

في ترتيبه للأبواب أخَّر ابن مالك باب (أبنية المصادر) ووضعه بعد بابي (إعمال المصدر) و(إعمال اسم الفاعل)، ولكن الدكتور عباس حسن اعترض على هذا الترتيب وقدم باب (أبنية المصادر) على البابين الآخرين، وكان هذا الإجراء من قبل الدكتور عباس حسن من أجْرَأِ الإجراءات التي طالت ترتيب ابن مالك لمواضع الألفية، لأنه تعرض لتقديم باب كامل، بخلاف التغييرات الأخرى التي اقتصرت على التقديم والتأخير لأبيات ضمن الباب الواحد، وقد رَدَّ الدكتور عباس حسن حجة القائلين بتقديم البابين على باب (أبنية المصادر) بأن ((الإعمال أمر نحوي وثيق الصلة بالأبواب التي سبقت، وأن الأبنية والصيغ أمر صرفي يجيء في المنزلة التالية لمسائل النحو

وأبوابه.))[١٢٨]، ورأى أنَّ هذه حجة واهية ((إذ الترتيب المنطقي يقتضي تقديم الأبنية والصيغ ليكون إعمالها وأحكامها وكل ما يختص بها منصباً على شيء معلوم مفهوم، ولا يعقل سرد الأحكام الخاصة بشيء دون أن يكون معلوماً من قبل. لهذا لم نأخذ بترتيب ابن مالك هنا. وقدمنا باب أبنية المصادر))[١٢٩].

٢- ما يتعلق بترتيب الأبيات في (باب الإضافة):

تحدث ابن مالك عن مسألة الفصل بين المتضايفين في بيتين وَقَعا في نهاية باب (الإضافة)، وهذا الباب قد أخذ خمسة وثلاثين بيتاً من ألفيته.

وهذان البيتان هما[١٣٠]:

فَصْلَ مُضَافٍ شِبْهِ فِعْلٍ مَا نَصَبْ مَفْعُولاً أَوْ ظَرْفاً أَجِزْ وَلَمْ يُعَبْ

فَصْلُ يَمِينٍ وَاضْطِرَاراً وُجِدَا بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِنَعْتٍ أَوْ نِدَا

ولكن ابن مالك لم يرضَ بهذا الترتيب، وَقَدَّمَ هذين البيتين اللَّذين وَقَعا في نهاية الأبيات الخمسة والثلاثين التي اشتمل عليها باب الإضافة، إلى ما بعد البيت التاسع، ورأى أن تقديمه لهذين البيتين جاء ليساير ((الترتيب المعنوي الأنسب للمسائل المترابطة التي يتمم بعضها بعضاً، على أنَّا وضعنا هنا على يسار كل بيت رقمه الذي يدل على ترتيبه في الباب، كما رتبه الناظم))[١٣١]

المطلب السابع: مآخذ تتعلق بالحدود والتعاريف

١- ما يتعلق بالتعريف بالمثال:

قال ابن مالك[١٣٢]:

يُنْصَبُ تَالِي الوَاوِ مَفْعُولاً مَعَهْ فِي نَحْوِ (سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَهْ)

تحدث ابن مالك في هذا البيت عن المفعول معه، وعرَّفه بمثال، هو: سيرِي والطريقَ مسرعةْ.

وقد اعترض عليه الدكتور عباس حسن بأنه ((لم يوضح هذا المفعول، ببيان أوصافه، وشروطه، مكتفياً بالمثال، والتعريف بالمثال نوع من أنواع التعريف المنطقي، ولكنه لا يناسب ما نحن فيه مما يحتاج الى شروط وقيود))[١٣٣].

والدكتور عباس على حق في اعتراضه هذا، فالنحاة وضعوا شروطاً لنصب الاسم الواقع بعد الواو على أنه مفعول معه، هي أن يكون فضلة، وتكون الواو بمعنى (مع)، وأن تسبقها جملة، وذكر أحد شراح الألفية أنه ((قد اشتمل تمثله على القُيود المذكورة، فإن الطريق اسمٌ فضلةٌ، تالٍ لواو جعلته بنفسها كتالي (مع) مسبوق بجملة، وهي: الفعل والفاعل))[١٣٤].

ولنا أن نتسائل: إذا كانت معرفتُه بالشروط والقيود مُسبقاً هي التي هَدَتْه الى معرفة اشتمال المثال على القيود – وهو كذلك–، فما فائدة التعريف – التعريف بالمثال – في هذا الموضوع؟

٢- ما يتعلق بالتعريف القاصر:

قال ابن مالك[١٣٥]:

وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَالاَ يَعْقِلُ مِنْ مُشْبِهِ اسْمِ الْفِعْلِ صَوْتاً يُجْعَلُ

عرف ابن مالك في هذا البيت اسم الصوت، وذهب الى أنه الاسم المشابه لاسم الفعل والذي يخاطب به ما لا يُعقل.

وقد اعترض الدكتور عباس حسن على ابن مالك في أن تعريفه ((تعريف قاصر مبتور، فوق أن تشبيه اسم الصوت باسم الفعل فيما سبق غير صحيح، لأن اسم الفعل لابد له من فاعل ظاهر أو ضمير، فلا ينفرد بنفسه))[١٣٦].

فاعتراضه ناشيءٌ من تشبيه ابن مالك لاسم الصوت باسم الفعل، وليس الامر كذلك إذ إن اسم الصوت لا ضمير فيه بخلاف اسم الفعل، فهو من قبيل المفردات، واسم الفعل من قبيل الجمل[١٣٧].

فضلاً عن أن تعريف اسم الصوت يحتاج الى توضيح أكبر يُبَيِّنُ أنه خطاب ما لا يعقل من الحيوان الأعجم، وما في حكم الحيوان الأعجم – كالأطفال – إما لتخويفه، لينصرف عن شيء، وإما لحثه ودفعه لأمر معين[١٣٨].

الخاتمة

لقد استطاع الدكتور عباس حسن بما دوَّنه من ملاحظات وسجَّله من اعتراضات أن يقدم خدمة جليلة لشريحة واسعة من طلبة العلم بإماطة اللثام عما كان يُكبِّل الألفية من غموض وتعقيد ومجانبةٍ

للصواب، وبهذا خَطَا بالألفية خطوة كبيرة في سبيل إظهارها أكثر إشراقاً وأقدر على مواصلة البقاء في الصدارة في المناهج التعليمية في الجامعات والمعاهد العربية والإسلامية.

لقد كانت مآخذ الدكتور عباس حسن على الألفية متعددة ومتنوعة، فلم يعثر على مواطن للخلل أو النقص إلا وأبدى ملاحظاته عليها ، سواء تعلقت بالجانب النحوي أو الصرفي أو كانت لها صلة بالحدود والتعاريف أو مما هو متعلق بالتعابير والصيغ أوغير ذلك، وقد اخترت منها نماذج مختلفة لتأكيد هذه الحقيقة.

وقد سبق شُرَّاح الألفية القدماء الدكتور عباس حسن الى كثير من تلك المآخذ، وإن لم ينصّوا في كثير من الأحيان على تخطئة ابن مالك الا أنهم ومن خلال الشروح كانوا يُبيّنونَ وجه الصواب في تلك المسائل، ومع ذلك كان للدكتور – بنظره الثاقب– قصب السبق في قسمٍ غير قليل من تلك المآخذ ، ولم يكن الحق حليف الدكتور في جميعها، فقد كان له في بعضها أجر المجتهد دون أن يصيب الحقيقة.

وقد استطعنا – بفضل الله – إبراز جانب مما تقدم ، بانتظار جهدٍ كبيرٍ يغطي هذه الزاوية الكبيرة من عمل الدكتور عباس حسن في خدمة الألفية .

الهوامش

(١) تيسير النحو العربي بين المحافظة والتجديد (بحث منشور على الشبكة العنكبوتية)

(٢) النحو الوافي ١٣/١.

(٣) ألفية ابن مالك ١٧.

(٤) النحو الوافي (الهامش١) ٢٨٨/١.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ١٨٨/١.

(٦) ينظر: أوضح المسالك ١٣/١، وشرح ابن عقيل ١٤٢/١، وشرح الأشموني ١٣٠/١.

(٧) ينظر: شرح ابن عقيل ١٤٢/١، وشرح الأشموني ١٣٠/١.

(٨) ينظر: شرح ابن عقيل ١٤٢/١، وتوضيح المقاصد والمسالك ٤٢٤/١، وشرح الأشموني١٣٠/١.

(٩) ألفية ابن مالك ١٧.

(١٠) النحو الوافي: (الهامش١) ٢٨٨/١.

(١١) ينظر: شرح التسهيل ١٩٠/١.

(١٢) ينظر: النحو الوافي ١٨٨/١، ٢٩٩/١.

(١٣) ينظرعلى سبيل المثال: أوضح المسالك ١٣١/١، وشرح ابن عقيل ١٤٥/١، وتوضيح المقاصد والمسالك ٤٢٦/١ – ٤٢٧، وشرح الأشموني ١٣١/١.

(١٤) ألفية ابن مالك ٣٥.

(١٥) ينظر على سبيل المثال: شرح ابن الناظم ١٩٢، وأوضح المسالك ١٧٣/٢، وشرح المكودي ١٠٤، وشرح الأشموني ١٠٤.

(١٦) النحو الوافي (الهامش ١) ١٦٣/٢.

(١٧) ينظر: شرح ابن الناظم ١٩٣.

(١٨) ينظر: شرح ابن الناظم ١٩٢، وأوضح المسالك ١٧٣/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ٦٤٩/٢، وشرح الأشموني ٤٧٢/١.

(١٩) شرح ابن عقيل ٧٦/٢.

(٢٠) حاشية الخضري على ابن عقيل ٣٨٢/١.

(٢١) ينظر: معاني النحو ٢/٥٨٠.

(٢٢) ألفية ابن مالك ٣٩-٤٠.

(٢٣) النحو الوافي (الهامش)٢/٢٧٨.

(٢٤) ينظر: شرح ابن الناظم ٢٢٥، وأوضح المسالك ٢/٢٤٢، وشرح المكوي ١٢١، وشرح الأشموني ١/٥٢٤.

(٢٥) ألفية ابن مالك ٧٦.

(٢٦) ينظر: النحو الوافي (الهامش ٢) ٤/٢٣٥.

(٢٧) ينظر: شرح المفصل ٥/١٢٧.

(٢٨) ينظر على سبيل المثال: شرح ابن الناظم ٤٧٧، وأوضح المسالك ٤/١٤٧، وشرح ابن عقيل ٤/٦، والمقاصد الشافية ٦/٢٤، وشرح المكودي ٢٥٠، وتوضيح المقاصد والمسالك ٤/١٢٣٩.

(٢٩) النحو الوافي ٤/٢٣٣.

(٣٠) ينظر على سبيل المثال: شرح ابن الناظم ٤٧٧، وأوضح المسالك ٤/١٤٧، وشرح ابن عقيل ٤/٧، وشرح المكودي ٢٥٠.

(٣١) المقاصد الشافية ٦/٢٤.

(٣٢) ينظر: المقاصد الشافية ٦/٢٤.

(٣٣) ألفية ابن مالك ٧٦.

(٣٤) النحو الوافي (الهامش ٢) ٤/٢٤٢.

(٣٥) النحو الوافي (الهامش ٢) ٤/٢٤٢.

(٣٦) ينظر: أوضح المسالك ٤/١٤٩، وشرح المكودي ٢٥٠، وشرح الأشموني ٣/١٩٨.

(٣٧) شرح الأشموني ٣/١٩٨.

(٣٨) النحو الوافي ٤/٢٤٢.

(٣٩) ينظر على سبيل المثال: شرح ابن الناظم ٤٧٨، وأوضح المسالك ٤/١٤٩، وشرح ابن عقيل ٤/٨، وشرح الأشموني ٣/١٩٨، والبهجة المرضية ٤٧٧.

(٤٠) ألفية ابن مالك ١٥.

(٤١) النحو الوافي ٢٦٦/١.

(٤٢) ينظر على سبيل المثال: شرح ابن الناظم ٤٨-٤٩، وشرح ابن عقيل ١٢٣/١، وشرح الأشموني ١١٢/١.

(٤٣) شرح ابن الناظم ٤٩.

(٤٤) أوضح المسالك ١٢١/١

(٤٥) الكتاب ٢٩٤/٣.

(٤٦) ينظر: المقتضب ١٦/٤.

(٤٧) ينظر: شرح التسهيل ١٦٩/١.

(٤٨) ألفية ابن مالك ٢٠.

(٤٩) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف ٦١/١، وائتلاف النصرة ٣٢-٣٣.

(٥٠) النحو الوافي (الهامش) ٣٨٨/١.

(٥١) ينظر: شرح ابن الناظم ٧٨.

(٥٢) ينظر: شرح ابن عقيل ٢٠٨/١.

(٥٣) شرح التسهيل ٢٩٤/١.

(٥٤) ألفية ابن مالك ٥٦.

(٥٥) ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٨٥٤/٢ -٥٨٥

(٥٦) ينظر: شرح ابن الناظم ٣٣٨، وشرح ابن عقيل ١٦٨/٣.

(٥٧) ينظر: أوضح المسالك ٢٤١/٣، وشرح الأشموني ٢٩٢/٢ -٢٩٣.

(٥٨) ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٥٨٤/٢ – ٥٨٥.

(٥٩) ألفية ابن مالك ٥٩.

(٦٠) النحو الوافي ٣/ ٣٣٨ – ٣٣٩.

(٦١) ينظر على سبيل المثال: شرح ابن الناظم ٣٥٣، وشرح ابن عقيل ١٩٩/٣، وإرشاد السالك ١٠٢/٢، والمقاصد الشافية ٦٣٤/٤، وشرح المكودي ١٩٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ٩٥٥/٣.

[٦٢] أوضح المسالك ٢٤١/٣، وشرح الأشموني ٣٢١/٢، وشرح التصريح على التوضيح ١١٦/٢.

[٦٣] ألفية ابن مالك ٢٠.

[٦٤] شرح المكودي ١٢٧/٢.

[٦٥] الكتاب ١٢٧/٢.

[٦٦] ينظر: المقتضب ٤٩/٢.

[٦٧] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٩/١.

[٦٨] النحو الوافي ٣٧١/١.

[٦٩] ينظر: اللغة والنحو بين القديم والحديث ١٨٦ ،٢٠٥ وتيسير النحو عند عباس حسن في كتابه النحو الوافي (أطروحة دكتواره) ١٠٩

[٧٠] ينظر: شرح ابن الناظم ٧٦-٧٧، وشرح ابن عقيل ٢٠١/١، وتوضيح المقاصد والمسالك ٤٧٣/١-٤٧٤.

[٧١] الفية ابن مالك ٣٨.

[٧٢] شرح ابن الناظم ٢٠٧.

[٧٣] ينظر: النحو الوافي (الهامش ب) ٢٤١/٢.

[٧٤] المصدر السابق ٢٤٠/٢.

[٧٥] ينظر: شرح ابن الناظم ٢٠٧، وأوضح المسالك ٢٠١/٢، وشرح ابن عقيل ٢٠٥/٢، وشرح المكودي ١١٤، وتوضيح المقاصد والمسالك ٦٦٥/٢.

[٧٦] ألفية ابن مالك ٦٣.

[٧٧] النحو الوافي (الهامش) ٤٥٣/٣.

[٧٨] ينظر: الكتاب ٣١/٢.

[٧٩] ينظر على سبيل المثال: شرح ابن الناظم ٣٨٥-٣٨٦، وأوضح المسالك ٣٣١/٣، وإرشاد السالك ١٦٣/٢، وشرح ابن عقيل ٢٣٧/٣، وشرح المكودي ٢٠٧.

[٨٠] شرح المكودي ٢٠٧.

[٨١] ينظر: المقاصد الشافية ١٥٢/٥.

(٨٢) صحيح البخاري ١٣٤٥/٣.

(٨٣) المصدر نفس ٨٧١/٢ .

(٨٤) الكتاب ٣١/٢.

(٨٥) اللغة والنحو بين القديم والحديث ٢٢-٢٣.

(٨٦) ينظر: شرح التسهيل ٢٣١/٣، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٠٢٤/٣، وشرح الأشموني ٣٩٣/٢.

(٨٧) ألفية ابن مالك ١٧.

(٨٨) النحو الوافي (الهامش ٢) ٢٨٦/١.

(٨٩) اللغة والنحو بين القديم والحديث ١٤٦.

(٩٠) ينظر: شرح ابن الناظم، وأوضح المسالك ١٢٧/١، وإرشاد السالك ٢١٥/١، وشرح ابن عقيل ١٤١/١.

(٩١) ينظر: أوضح المسالك ١٢٧/١، وشرح الأشموني ١٢٨/١.

(٩٢) ألفية ابن مالك ٥٣.

(٩٣) ينظر: النحو الوافي ٢٠٨/٣ – ٢٠٩.

(٩٤) المصدر نفسه (الهامش) ٢٠٩.

(٩٥) ينظر: أوضح المسالك ٢١٠/٣، وشرح المكودي ١٧٣، وتوضيح المقاصد والمسالك ٨٧٠/٣، وشرح الأشموني ٤١/٢، وشرح التصريح ٤١/٢.

(٩٦) توضيح المقاصد والمسالك ٨٧٠/٣.

(٩٧) ألفية ابن مالك ٩٥.

(٩٨) النحو الوافي (الهامش ٣) ٥٦١/٤.

(٩٩) ينظر: شرح ابن الناظم ٥٧١، وأوضح المسالك ٢٩٢/٤، وشرح المكودي ٣١٤.

(١٠٠) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٤٦٨/٣، وشرح الأشموني ٤٥٦/٣.

(١٠١) الكتاب ٣٨٢/٣.

(١٠٢) ينظر: المقتضب (الهامش ١) ١٦١/٣، والنسب في العربية ١٥٥-١٥٦.

(١٠٣) ألفية ابن مالك ١٠٣.

[١٠٤] النحو الوافي (الهامش) ٥٨٨/٤.

[١٠٥] ينظر: شرح ابن الناظم ٦٠٤، وشرح ابن عقيل ٢٢٢/٤.

[١٠٦] ينظر: إرشاد السالك ٧٠٨/٢، وشرح الأشموني ١٠٦/٤.

[١٠٧] شرح الأشموني ١٠٦/٤.

[١٠٨] ألفية ابن مالك ١٠٦.

[١٠٩] ينظر: النحو الوافي ٥٩٠/٤.

[١١٠] النحو الوافي ٥٩٠/٤.

[١١١] ألفية ابن مالك ٢٥.

[١١٢] النحو الوافي (الهامش٢) ٥٢١/١.

[١١٣] ألفية ابن مالك ٧٧.

[١١٤] النحو الوافي (الهامش٢) ٢٨٨/٤.

[١١٥] ألفية ابن مالك ٧٤.

[١١٦] شرح ابن الناظم ٤٥٧.

[١١٧] ينظر: النحو الوافي ١٦٥.

[١١٨] النحو الوافي (الهامش٣) ١٦٥/٤.

[١١٩] المقاصد الشافية ٦٠٩/٥.

[١٢٠] ألفية ابن مالك ٨٦.

[١٢١] النحو الوافي (الهامش٢) ٤٤٩/٤.

[١٢٢] المصدر نفسه (الهامش٢) ٤٤٩/٤.

[١٢٣] ألفية ابن مالك ٤١.

[١٢٤] النحو الوافي (الهامش١) ٣١٦/٢.

[١٢٥] شرح المكودي ١٢٦.

[١٢٦] المقاصد الشافية ٤٦٦/٣.

[١٢٧] حاشية الصبان ٢٦٤/١.

[١٢٨] النحو الوافي (الهامش١) ١٣٢/٣.

[١٢٩] المصدر نفسه (الهامش١) ١٣٢/٣.

[١٣٠] ألفية ابن مالك ٤٧.

[١٣١] النحو الوافي (الهامش١) ٤٦/٣.

[١٣٢]ألفية ابن مالك ٣٨.

[١٣٣] النحو الوافي (الهامش ب) ٢٤١/٢.

[١٣٤] إرشاد السالك ٥٦٣/١.

[١٣٥] ألفية ابن مالك ٧٢.

[١٣٦]النحو الوافي (الهامش) ١٢٧/٤.

[١٣٧] ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ١١٦٩/٣.

[١٣٨] ينظر: النحو الوافي ١٢٥/٤.

المصادر والمراجع

١) ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (ت ٨٠٢هـ)، تحقيق: طارق الجنابي، ط٢، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧م.

٢) إرشاد السالك الى حل ألفية ابن مالك، برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيِّم الجوزية (٧٦٧هـ)، ومعه تمرين الطلاب في صناعة الاعراب، خالد بن عبد الله الازهري (ت ٩٠٥هـ)، تحقيق: محمود نصار، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ٢٠٠٤م – ١٤٢٥هـ.

٣) ألفية ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الأندلسي (ت ٦٧٢هـ) اعتنى بضبطها والتعليق عليها: عبد الله بن صالح الفوزان، ط٣، دار ابن الجوزي، السعودية – الرياض، ١٤٣٤هـ.

٤) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات عبد الرحمن الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: حسن صمد، باشراف د. إميل بديع يعقوب، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ٢٠٠٧م – ١٤٢٨هـ.

٥) أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك، عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري (ت٧٦١)، ومعه

كتاب السالك الى تحقيق أوضح المسالك، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة – مصر، ٢٠٠٤م.

٦) البهجة المرضيَّة، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ)، مع حاشية التحقيقات الوفية بما في البهجة المرضية من النكات والرموز الخطية، محمد صالح بن احمد الغَرسي، ط١، دار السلام، القاهرة – مصرح، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.

٧) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ابن أم قاسم المرادي (٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة – مصر، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

٨) تيسير النحو العربي بين المحافظة والتجديد – الاستاذ حسن عباس أنموذجاً – (بحث منشور على الشبكة العنكبوتية)، حسن منديل العقيلي، شبكة صوت العربية، www.voiceofarabic.net

٩) تيسير النحو عند عباس حسن في كتابه النحو الوافي – دراسةوتقويم – ،أطروحة دكتوراه، عبد الله بن حمد عبد الله الحسين، باشراف: الاستاذ الدكتور رياض الخوام، جامعة أم القرى، كلية اللغات، قسم الدراسات العليا، ١٤٣١ هـ – ١٤٣٢ هـ .

١٠) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك محمد الخضري الشافعي (١٢٨٧هـ)، ضبط وتشكيل وتصحيح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، ط١، دار الفكر، بيروت – لبنان، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.

١١) حاشية الصبان على شرح الأشموني، محمد بن علي الصبان (ت ١٢٠٦ هـ)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م.

١٢) شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله ابن عقيل (ت٧٦٩هـ)، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث. القاهرة – مصر، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

١٣) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد ابن جمال الدين محمد بن مالك (٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.

١٤) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، نور الدين علي بن محمد بن عيسى (ت٩٠٠هـ)، قدم له ووضح هوامشه وفهارسه: حسن صمد، بإشراف د. إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

١٥) شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الأندلسي (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد بن عبد القادر

عطا، وطارق فتحي السيد، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

١٦) شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هـ)، تحقيق: باسل عيون السود،ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان،١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.

١٧) شرح المفصل، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت٦٤٣هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: د. إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٢٢، – ٢٠٠١م.

١٨) شرح المكودي على الألفية، عبد الرحمن بن علي المكودي (ت٨٠٧هـ)، ضبطه وخرج آياته وشواهده الشعرية: إبراهيم شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.

١٩) صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، بيروت – لبنان، هـ – ١٩٨٧م.

٢٠) كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ١٤١٧هـ – ١٩٨٨م.

٢١) اللغة والنحو بين القديم والحديث، د. عباس حسن، دار المعارف، القاهرة – مصر، ١٩٦٦.

٢٢) معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، بيت الحكمة ساعدت جامعة بغداد على نشره، ١٩٨٦م.

٢٣) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو اسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (٧٩٠هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الاسلامي – جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٢م – ٢٠٠٧م.

٢٤) المقتضب، محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت – لبنان.

٢٥) النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة، والحياة اللغوية المتجددة، د. عباس حسن، ط١، مكتبة المحمدي، بيروت – لبنان، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.

٢٦) النسب في العربية – الصورة والأداء – ، د. أمين عبد الله السالم، ط١، مطبعة الأمانة، مصر، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.